

## نقابات تعز

نقابات

● المخاوف التي يبديها أحيانا بعض أصحاب الأعمال أو العاملين في منشاتهم قد لا تكون حقيقية وليس بالضرورة أن تكون كذلك ثمة هو إذا تقاطع بين حالة من التوهم وبين أفكار من اعتقادات رؤسب الماضي وتأثيرات أزمة الحروب الباردة التي أخذت بالتلاشي بفعل وضوح وشفافية علاقة العمل القائمة في دنيا اليوم بين طرفي معادلة العمل والإنتاج وبعبارة أخرى بين الأطراف الثلاثة في إطار مفهوم جديد لعلاقة العمل حيث ساد في العقدين الأخيرين مبدأ العلاقة التكافئية نسبيا بين العامل ورب العمل ليحل الود والالفة والتفهم محل الخلافات التي غالباً ما كانت تقضي إلى صراعات بينهما لا طائل من وراءها.

● ولعل ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م الشبابية الشعبية السلمية الرائعة قد أسهمت بإزالة ما تبقى من آثار ورواسب الماضي وإعادة تشكيل وعي أصحاب الأعمال وعملهم في إطار قولية المفاهيم والرؤى والثقافات أعمالا لتغيير أنماط السلوكيات والممارسات وصناعة القناعات أيضا في حالات كثيرة على طريق استبدال الأدنى بالذي هو خير منه وفي معمعة هكذا أوضاع راحت تتخلق من رحم الثورة وتنتقل منها عشر نقابات عمالية دفعة واحدة، ومن تعز الحرة الثائرة تحديدا سبع نقابات عمال وموظفي مجموعة هائل سعيد الصناعية بالإضافة إلى نقابات ثلاث الأولى لعمال شركات الشيباني والثانية لشركة البحر الأحمر للمنظفات والثالثة تخص عمال مصنع الاسفنج التابع لآلخ عبدالجليل ردمان.



ناشر العيسى

● وهذه النقابات العشر تكونت في فترة زمنية قصيرة جدا لا تتجاوز شهرين والانتخابات التي تمت وصفها مراقبون بالحرية والشفافية ومن نتائجها أنها أفرزت أفضل القيادات الشبابية النقابية وكان التجمع اليمني للإصلاح قد تمكن من إحراز المرتبة الأولى في هذه الانتخابات تلاه التنظيم الناصري ثم جماعة «السنّة-السلفيين» بينما تم الائتلاف على الاشتراكي وخذل الاشتراكيين كما تفيد معلومات «الساحة»، وإزاء هذا الاحتشاد الكبير المقدر بعدد «١٥» ألف عامل وعاملة، وأمام هذا الميلاد النقابي النوعي الذي لم يكن متوقعا عند الكثير من أصحاب الأعمال من هول صدمة الفعل راح يرفض ما حدث متوعدا بالثبور وعظائم الأمور، في حين إدارة مجموعة هائل سعيد أنعم لم تتخذ أي إجراء عقابي ضد العمال والنقابين كرد فعل ولا أظنها ستفعل بل يقيني يؤكد أنها لن تفعل لأن مستوى الوعي المتقدم والأخلاق الرفيعة التي رباهم الحاج هائل رحمة الله عليه والحاج علي محمد سعيد أظال الله في عمره عليها من جانب والخبرة الطيبة التي تسكن أفئدتهم من جانب آخر تجعلهم يعضون في الطريق الذي اختطه لهم «كبيرهم» دون الالتفات إلى ما سواه.

● فيما هم النقابين الشباب ومن باب الانتصاف على جانب كبير من الأخلاق والمبادئ يقبلون بالحوار ولا يميلون إلى التعصب ويعترفون بخبرة قيادة المجموعة ولا ينكرونها وهو ما يعني توفر القواسم المشتركة بين طرفي العلاقة والمسألة لا تعدو أكثر من الحاجة إلى جلسة صفاء لإزالة اللبس وتقوية الفرصة أمام المترشحين «بتعز» ورجالها، أرباب عمل كانوا أو عمال أو نقابين أو حتى أحزاب.. شخصياً أرى أنه لا يوجد رجل رشيد واحد في الجموع بل رجال كثير يوسعهم للممة إنسانهم وأخوانهم وعملهم «عمال-نقابين» يشهد هم الجميع بلوغا عند تنمية وتطوير العملية الصناعية في البلاد بوصفهم قادة المشهد الاستثماري الصناعي والإنتاجي في الوطن.

## عزائنا آل هائل سعيد

● نعزي أنفسنا وآل هائل سعيد أنعم بوفاة المرحوم الحاج أحمد هائل سعيد أنعم نعمه الله بواسع رحمته وغفرانه وأسكنه فسيح جناته وأهله وأمله جميعا الصبر والسلوان.. إن الله وإنا إليه راجعون.



## عارف العواضي وكيل الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات:

## أبرز ما شمله مشروع تعديل قانون التأمينات إلغاء سنوات التقادم ورفع تعويض إصابة العمل واستمرار صرف معاش المسجون واعتماد معاش طلاب المعاهد المتوسطة

## أنشد بسرعة الإبلاغ عن حدوث إصابة العمل لتوثيق وحماية حقوق المستحقين



إليه، وعدم الإبلاغ عن الإصابة أو العجز المهني يؤدي إلى سقوط التعويض ومعاش الإصابة ويبيى فقط معاش الوفاة أو العجز الطبيعي ولذلك تكرر أهمية الإبلاغ خلال أسبوع.. وأشار إلى أن مشروع التعديلات شمل أيضا استمرار صرف معاش المسجون سواء كان بالسجن أو بعد خروجه من السجن، بالإضافة إلى ذلك شمل التعديل استحقاق معاش الأب إلى الابن الذي يدرس في المعاهد المتوسطة بعد الثانوية حتى سن ٢٤ سنة حيث أن القانون النافذ الحالي لم يشمل الطلاب في المعاهد المتوسطة وإنما شمل الطلاب حتى الثانوية والجامعة حتى سن ٢٦ سنة. كما أن التعديلات لأول مرة في اليمن وربما بالوطن العربي فتح باب التأمين التكميلي والذي بموجبه يمكن للموظف أن يأمن على دخله الإضافي لكي يستفيد منه عند التقاعد وإجمالاً هذه أهم ما شملها مشروع التعديل وتأمل سرعة الموافقة عليه من قبل مجلس النواب.

وقال: إن التعديل الحالي المعروض على مجلس النواب شمل ٢٥ مادة وأهم ما يميز هذا التعديل هو إلغاء سنوات التقادم للمعاش أي أن القانون الناقد الآن ينص على أن من لم يتسلم معاشه لمدة خمس سنوات يسقط المعاش ولا يمكن أن يعاد مهما كانت البررات ورفع تعويض إصابة العمل من ٢٩ ألفاً إلى عشرة مرتبات أي بما لا يقل عن عشرة مرتبات من الحد الأدنى للأجور وذلك أيضا سيؤدي إلى رفع هذا التعويض كلما ارتفع الحد الأدنى للأجور. وناشد الأخ العواضي كافة جهات العمل والموظفين وأسره سرعة إبلاغ أحد فروع هيئة التأمينات المنتشرة بكافة محافظات الجمهورية عن حدوث أي إصابة عمل أو اكتشاف العجز المهني خلال أسبوع ليتم توثيق استحقاق إصابة العمل أو العجز المهني بنسبة ٨٠٪ من آخر مرتب مهما كانت مدة خدمته أو عمره بالإضافة إلى صرف التعويض المشار

## لقاء/ محمد دماج

أقر مجلس النواب السبت الماضي إحالة مشروع قانون بتعديل بعض مواد قانون التأمينات والمعاشات رقم ٢٥ لسنة ١٩٩١م إلى اللجنة المختصة بعد استماعه للمذكرة الإيضاحية من وزير الخدمة المدنية والتأمينات الأخ نبيل شمسان الذي أشار إلى أن القانون يعد من أهم القوانين نظراً لارتباطه بشريحة كبيرة من أفراد المجتمع وهم الموظفون وأسره ومن يعملون.. حول ذلك التقينا الأخ عارف العواضي وكيل الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات الذي أوضح أن مشروع التعديلات موضوع مهم بعد مرور فترة طويلة من صدوره في عام ١٩٩١م حيث عدل في عام ٢٠٠٠م وشكل التعديل نقلة نوعية حيث عدل الأجر من الأساسي إلى الشامل وأصبح التقاعد يأخذ معاشاً شاملاً بكافة البدلات ثم تعديل ٢٠٠٨م الذي استفاد منه الزوج والزوجة.

## إجبارية نظام التأمين

مشعل عبد الرحمن

تعد التأمينات الاجتماعية نظاماً قانونياً إجبارياً وليس اختياريًا بما يتفق مع طبيعته وهدفه ووظيفته الاجتماعية في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي عن طريق معالجة مضاعفات الأخطار التي يعطسها هذا النظام إذا ما تعرض لها المستفيدين من حمايته. ولولا هذه الإلزامية لفقد نظام التأمينات الاجتماعية نصيباً هاماً من صلاحيته وقدرته في أداء هذه الوظيفة وتحقيق ذلك الهدف بل ولتعارض ذلك أيضاً مع الصفة الأمرة لأغلبية قواعده السابق توضيحها.

وتطبيقاً لذلك مثلاً بعد الإشتراك في نظام التأمينات الاجتماعية كقاعدة عامة إلزامياً لصاحب العمل والعمل إذا ما توفرت شروط تطبيق هذا النظام واستحقاق حمايته. كما أن المتحمل لعبء التمويل أو المشارك فيه لا يشترط أن يكون مستفيداً بالفعل ومباشرة من مزايا وتعويضات ذلك التأمين وعليه قد يتحمل أصحاب الأعمال عبء تمويل نوع من أنواع التأمين لكي يحصل عمالهم على مزايا هذا التأمين إذا تعرضوا للخطر الذي يخفه هذا التأمين وذلك بغض النظر عن وقوعه فعلاً للمؤمن عليهم التابعين لهم أولاً.

ولا شك أن إجبارية نظام التأمينات الاجتماعية التي تفرضها وظيفته وطبيعته وأهدافه الاجتماعية تخالف اختياري نظام التأمين الخاص التي تقوم على طبيعة تجارية والذي يقوم بوظيفة فردية لدرء الخطر عن المؤمن عليه الذي اختار الإشتراك فيه.



## صناديق التأمينات

لطف عبد الله صالح معياد

المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وبجانبها بقية صناديق التقاعد والمعاشات لها خصوصية هامة وكبيرة اقتصادية واجتماعية وخدمية وإنسانية تميز بها عن غيرها في مجالات العمل الأخرى. كما أنها تعتبر في عصرنا الحاضر أداة مميزة للسياسة الاجتماعية وعاملاً مساعداً على الرقي والتقدم. ونظراً للتغيرات التي تشهدها تركيبة المجتمع بصفة عامة والتركيبية الأسرية بصفة خاصة ولتنامي الحاجيات أصبح من الضروري وجود نظام تضامني يكفل حماية الأشخاص ضد مختلف مخاطر الحياة من خلال هذا النظام التكافلي سواء في تعويض الدخل المفقود بسبب المرض أو الإصابة والإعاقة أو الشيخوخة أو الوفاة لذلك يعتبر هذا النظام التأميني عاملاً أساسياً في توفير الطمأنينة للعامل على حاضره ومستقبله كما تمثل وسيلة ناجحة لمقاومة الفقر. لذا يقضي منا الحال بحكم أهمية ما تقدمه المؤسسة من خدمة إنسانية عظيمة أن نكون على قدر عالٍ وكبير من المسؤولية وعلى مختلف المسؤوليات والمواقع والدرجات الوظيفية مع هذه الشريحة التي تقف عمرها في العمل لدى القطاع الخاص سواء في حسن التعامل معهم أو تقديم كافة التسهيلات التي تنجز استحقاقاتهم في وقت قياسي طبقاً لأدلة الخدمات والإجراءات النظامية.

كما أنه لا بد أن يكون واضحاً لنا جميعاً أن مسئوليتنا في المؤسسة لا تنتهي بمجرد إعداد ووضع الآلة الخاصة بالخدمات والأنظمة الإجرائية والمتعلقة باستحقاق وصرف المعاشات والتعويضات بل من الضروري أن تكون أساليب التعامل مع كافة المستحقين للخدمات والمنافع وكل المؤمن عليهم وأصحاب الأعمال والجهات ذات العلاقة على درجة عالية من تقديم أفضل وأحسن خدمة ودرجة كبيرة من الدقة وسرعة الإنجاز والتنفيذ.. نأمل أن تتميز بهذا الأداء لأنه من خلاله نستشعر أهمية الرسالة التأمينية التي نؤديها والتي نتمنى أن نصل بها إلى كافة أرجاء الوطن الحبيب.

## جمعيات ومنظمات المجتمع المدني

منصور أمين العريضي

أكثر التصاقاً بالناس واطلاعاً على حاجاتهم ومطالباتهم.

كذلك بعدها عن البيروقراطية والروتين الحكومي التي تحد من فعاليتها في توفير الخدمات اللازمة وتخلو من الحس التعاوني وأثره الإيجابي على أوجه التلاحم والتكافل الاجتماعي.

ومن المعوقات التي تحد من فعالية جهود بعض تلك الهيئات والجمعيات قلة مواردها المالية، وضعف الدعم الحكومي لها، وضعف البات واستراتيجية التخطيط والتنسيق والمتابعة والتقييم وعدم الشفافية والمساءلة والمحاسبة، كما تستقطبها المصالح القبلية والمطامع السياسية والاهتمامات المذهبية. وفي إطار العولمة وتحدياتها الاقتصادية والسياسية التي تفرضها على المجتمعات العربية من انفتاح ونشر الديمقراطية، فإن الهيئات غير الحكومية مطالبة بتحديث رؤيتها وتبني استراتيجيات جديدة بما يمكنها من التعاون مع الهيئات والهيئات الدولية، وهكذا تفتح الفرصة أمامها للارتقاء بدورها للمشاركة في عمليات التنمية المستدامة على الحكومة تحسين وتطوير أشكال التضامن الفعال والمنظم والمبرمج للحد من مخاطر العولمة والتحوللات الاقتصادية وإشراك كافة هيئات ومنظمات المجتمع المدني في المساهمة في رسم السياسات التنموية، وبالتالي فإنها من الضرورة تطوير أوجه التنسيق بين الهيئات ومنظمات المجتمع المدني وتضافر جهودها وإمكانياتها في تفعيل دورها في عمليات التنمية المستدامة ومكافحة الفقر والحد من البطالة.

إن، جمعيات ومنظمات المجتمع المدني تعتبر عنصراً هاماً وأساسياً في المساهمة بتوفير شبكات الحماية الاجتماعية في الدول العربية ويتعاظم دورها ويتنوع من حيث وسائل المساعدات الاجتماعية التي تقدمها للأسر المحتاجة وتتفاوت أدوار تلك الجمعيات والمنظمات وفعاليتها من دولة إلى أخرى تبعاً للشروط والقيود التي تفرضها الجهات المعنية لمنع تراخيص إنشائها.

وتشكل الجمعيات والمنظمات الخيرية التقليدية القائمة على الإحسان والصدقات معظم الجمعيات الخيرية كما تتجه المنظمات الأهلية الحديثة للتركيز على التنمية المجتمعية وذلك من خلال توفير التدريب وإحساب الأفراد والعائلات الفقيرة المهارات وتأمين مجالات وتقديم الدعم والمساعدة للمشايخ الصغيرة المنتجة وتسويق المنتجات، أما المؤسسات الخيرية فإنها تعتمد في تقديم مساعداتها على الزكاة وعلى ما يقدمه الأغنياء والحسنون من هبات وتبرعات لدعم نشاطات اجتماعية مختلفة المساعدات الإنسانية والإنسانية المستوصفات والمساجد ومشايخ المياه والمدارس، وتشكل هذه الموارد مصدراً للمساعدات الخيرية ولرفع المعاناة عن كاهل الفقراء والمهتمين وأفراد المجتمع الأكثر عرضة للمخاطر الاجتماعية والاقتصادية.

وتمتاز أوجه الدعم هذه بكونها أكثر فعالية من حيث سرعة تلبية حاجات الفقراء والمعوذين وقدرتها للتعينة الشعبية، وكونها